ميشال شيحا في ذكرى الاستقلال

هل يمكن إلغاء اليد؟

في الذكرى الرابعة والخمسين للاستقلال، نتذكر ميشال شيحا، ليس حنيناً الى البدايات، وتكريماً لواحد من فرسان الاستقلال، ورجالاته المميزين فحسب، بل لأن المرء يغالب فكرة إعادة ما كتبه يومذاك وتكراره. وتلك شهادة لمفكر كبير، لكنها أيضاً حجة علينا، كأننا نكرر تاريخنا وندور في حلقة أوهامنا المغلقة. الزميل يحيى مرعي والباحث فواز طرابلسي يكتبان في المناسبة.

حتى لا نشابه بقاع النوم

يحيى مرعي

ما كان الماضي قبيحاً دائماً بقدر ما يظهرونه لنا (ميشال شيحا.) خواطر(١) ص ٢٠٠.

في بلد عرف حربين اهليتين، في أقل من عشرين عاماً، وطاولت احداهما اكثر من خمسة عشر عاماً، وشهد منذ استقلاله، او منذ وضع دستوره، ازمات عديدة وقاسية، تصبح ابوّة هذا الدستور، موضع سؤال في الجدوى، وفي المسؤولية، عمّا حدث، لا موضع فخر ورفعة، او في احسن الاحوال، موضع انتقاد عميق، وشامل. وتصير العودة اليه، اي واضع الدستور، في كل مرة، محفوفة بالشكوك، وطافحة بالاتهام، فلا يعود وضع الدستور والتزام نصوصه، موضع تقديس، الا حين يُزان، بدستور الحرب القاسي ونظامها ونتائجها المدمرة، إذ "ما خرج من حرب منتصران، وربما خرج منها مهزومان" بحسب تعبير ابي الدستور نفسه، هكذا يصبح التزام الدستور وموادّه، مثلما وضعت، يوم خطها ميشال شيحا بقلمه، أهون الشرين، شر الحرب، وشر السلم. لكن السلم يحتاج الى تحديد وتمحيص، وانعام نظر، وليس اي سلم احسن في الضرورة من الحرب، "فالسلم الحقيقي، بل الوحيد او الاقل هشاشة"، هو لا ريب ذاك الذي يلقن الناس العدالة المناسبة ويوفق بين الانصاف والعدالة. ذلك لان ضروب السلم العنيفة سببت من الدمار اكثر مما سببت الحروب وقتلت، بلا رحمة، احفاد صانعيها. فلنتجنب ذلك هذه المرة". اترانا بعد في حاجة الى ان نضيف، على ما اثبته شيحا للتو، في افتراض ان السلم لا تقوم له قائمة، الا على ركيزتي العدالة والانصاف، ولا يبلغن في احد، الظن، ان الكلمتين مترادفتان، كلافتة لشعار واحد، او تؤديان معنى واحداً في حال من الاحوال. اذن ليست القوانين والدساتير وحدها، ما يصنع السلم "الاقل هشاشة"، اذا تم التزامها، فثمة رجال يحكمون، على ما يقول شيحا، ويثني غسان تويني. نعم،

الجمهور في احدى محاضراته.

الرجال، لان "الحكم فعل الرجال، والحكم يكون رهن ارادة الرجال لا ملاحة القوانين". هكذا، لا يؤخذ شيحا من جانبه السهل، كأن ننسب اليه مقولة الشبه بين لبنان وسويسرا، او ابوة الدستور المسبب للحرب مثلاً، او تبني الهوية التي لم ينفها شيحا، فنصير، متوسطيين، لمجرد ان شيحا اشار الى شبه بين سكان شواطئ المتوسط، والى اتفاق تاريخي، جعل من هذا البحر "بحر امبراطورية واحدة" طوال قرون"، وصار بين سكان شواطئه حيثما التقوا، وجه قرابة". والراجح انه يبحث عن وجه قرابة، هي في جوهرها، ابعد ما تكون عن ادعاء هوية، بل وعلى الارجح، انها نفي لإمكان جمعها وتوحيدها المتباطئ، وافتراض نسب متصل، بين سكان هذه الشواطئ، فيما يشير اليه شيحا، ويدعونا الى التفكر فيه، يبدو خرقاً، لهويات ظلت على مرّ تاريخنا موطئاً لصراع تظل ناره جمراً تحت الرماد، حين لا تكون السنتها، لاهبة السعير، ولاذعة. هذا الخرق يتأتى من نفي كل هوية هي محل صراع، فينفي من القومية الاسلامية بعض اكثر دولها واقطارها شهرة، من بنغلادش الى الصين وباكستان وايران، ومن العروبة بعض اركانها، من العراق الى السعودية والخليج، كذلك ينفي عن المسيحية هوية مماثلة، تضم لبنان وربما فلسطين وبعض سوريا، وتخترقها تركيا نافية. اما الايغال التاريخ لتحديد هوية ضيقة، فان النفي يأتيها من شيحا نفسه وهو يقول "ان هذا الشعب ليس بفينيقي ولا هو مصري او ايجي او اشوري او ميدي او اغريقي او روماني او بيزنطي او عربي بقرابة عصب او بغيرها، ولا هو اوروبي بالمصاهرة او تركي مثلاً". هل نحتاج بعد الى شواهد اخرى تثبت رأينا في هذا الموضوع؟ لا احسب ذلك ضرورياً، كذلك لا نحتاج بعد حرب طالت خمسة عشر عاماً الى غير الحرب لنثبت اننا ابناء وطن واحد، وتجمعنا المصيبة، وتحدونا على العمل، جميعاً، والاقبال على العمل من دعوات شيحا الاثيرة. اما الشعارات التي تفيد اقترانا واخوتنا لشعوب اخرى، فلا حاجة الى اقامة دليل آخر على بطلانها، غير تفاوت المشاركة في الغنم والغرم، ويمكننا ان نثبت عبارة لشيحا، بتحوير طفيف، من دون ان تفقد معناها انه منذ عهد الاستقلال، وان شئنا منذ بداية الحرب، بات الناس في كل العالم قلّما يتساءلون كيف يمكن المرء ان يكون لبنانياً. لكن كوننا لبنانيين، لا يمنعنا ان نكون في درجة أقل، نحمل صفة أخرى، اذا ما توافقنا في شأنها، كأن يكون الفرنسيون اوروبيين مثلا، من دون ان يفقدوا من فرنسيتهم شيئاً.

هل يعني هذا الاثبات، قطعاً لدابر الشك، وغلقا لباب المناقشة؟ الارجح ان لا، وليس مطلوبا ان يقطعها اصلا، لكن ما نحتاج الى اثباته، هو من اي موقع نتناقش، وفي وصفنا اي شعب وفي اي وطن.

فهل يحسب احد هذه الصفات تامة وناجزة؟ يغالبني الشك، في هذا، الى حد ان المرء، ينازع رغبة في اثبات شواهد اخرى، تفيد ان هذه الصفات لا تزال محلا لنزاع، لم يخب اواره بعد.

سرّ الولع بالجغرافيا

كل هذا يقودنا الى افكار اخرى يثبتها ميشال شيحا في خواطره، فنسأل، ونتساءل، ما سرّ هذا الولع الشيحوي بالجغرافيا، وهو يسائل التاريخ والمستقبل، ويتحرى عنهما، ما الذي نسيه الآخرون، سوى ما سخر منه شيحا، وهو يقول: "لا نكون جديرين باحترام الغير اذا ارتضينا ان ننسى كون صور قد وجدت قبل تأسيس روما بألفي سنة ونكون مخطئين اذا جعلنا من هذا مادة لشيء من الفخر، فيما حالة صور على ما هي عليه، فان الماضي لا يكون تراثا من تلقاء نفسه، اذ لا بد، من اجل ذلك،

ان يكون قد بقي منه شيء". بعد هذا البيان، ما الذي يدفع مفكراً من هذا العيار، الى محاولة استقراء ميزات الجغرافيا، والموقع، والتأمل في ذلك، بوصف الجغرافيا، والوقوع في مكان ما، من الكرة الارضية، له هذا الشأن المهم عنده. وهل يبقى لهذه المساءلة من اثر بعد مرور اكثر من اربعين عاماً على وفاة ميشال شيحا. اسارع الى الاجابة بنعم. بل تكاد مساءلة شيحا، تكون اعمق اثراً اليوم، اذا ما اضفنا اليها، النظام الذي يحفظ السلم المتصف "بالعدل والانصاف" "اذ ليس من الحكمة بمكان ان نحدد الاستقلال السياسي استناداً الى النظام (الانساني جداً) في دولة الكونفو المستقلة". وهذه الاضافة تلازم تلك المساءلة عند شيحا أيضاً، فيقول "لا يستقيم لشعب ان ينمو ويثبت من حيث هو امة، على واحد من هذه الممرات الرئيسية التي تستعملها عشرون امة اخرى وتطمع فيها، بطبيعة الحال، الا اذا كان شعبا قويا جدا بذاته أو لاذ بشعب آخر تكون هذه حاله او اتخذه حليفاً. لذا لم تعرف مثل هذه الاقطار الاستقلال التام، او هي لم تعرفه الا معرفة عابرة، كان فيها قطعاً من استقلال، ان جازت هذه العبارة". والحال اننا في معنى من المعاني اصحاب الطريق واننا غير اقوياء، فكيف نحفظ استقلالنا، وهذه حالنا، ولسنا بالنسبة الى الجيران الاقربين والابعدين، سوى طريق او ممر او خاصرة رخوة. والحال ان الجميع يطمع في السيطرة على الارض والكيان، أليست هي الجغرافيا، سواء كانت، تؤدي وظيفة اقتصادية، كما كانت الحال، يوم كتب شيحا هذا، او تؤدي وظيفة سياسية، كما هي الحال اليوم، او قد تؤدي وظيفة اقتصادية مستقبلاً، كما يطمح البعض. هكذا يضعنا موقعنا مرة أخرى وبعد مجاوزة خمسين عاماً من عمر الاستقلال، على محك الانوجاد او عدمه، ولا تعدم الحجج في هذا الخصوص. "فالتأكيدات وكلام الشرف والقسم، وحتى التواقيع كلها جزء من ترسانة الكذب. اذ الفن الرائع قوامه خداع ومباغتة، اي ان نعلن عكس ما نضمر ونؤكد بجرأة على ما لا نؤمن به". ويسعنا اثبات صحة العبارة، مثلما وردت في سياقها عند شيحا نفسه، ولا تعوزنا الشواهد الآتية من ازمنة وازمات تلت. اذن، ما الذي يقترحه، هذا الشكاك والمؤمن معاً، غير القول "ان امثولة الجغرافيا تدعو أولاً الى رؤية الفضاء، فينبغي اذاً فتح النوافذ حين لا تغزر الامطار والوقوف امام الافق الفسيح". اما حين تغزر الامطار، وهي غزيرة في كلّ حين فعلينا ان نقفل النوافذ، وهذا رأي اذا ما اخذ على مدلوله السطحي، "لا ينتطح فيه عنزان" اما حين تؤخذ الجغرافيا كناية عن السياسة وصون الاستقلال، وربما صيانته، فربما يقترح علينا شيحا درساً لم نفقه معناه منذ خمسين عاماً، ونحن نتلهى في السطح الضحل، لما تشير اليه افكاره بداهة. امثولة الجغرافيا تعني من باب اول، ان وطناً هذا قدره، ينبغي على ساسته، وحكامه – ونكرر ان "الحكم فعل الرجال" – ومواطنيه أيضاً، ان لا يلقوا بأثقالهم في اي باب، وان الريح مهما اشتدت من جهة واحدة فان لها مسرباً من الجهة الاخرى، اذا لم نحكم قفل الابواب والنوافذ كلها. وفي بساطة، يقوم هذا التحصين على ركيزتين، مراعاة القانون والدستور والتزامهما والصرامة والحزم في تنفيذهما داخلياً، والانحناء امام الرياح، والاستعانة بالأبعد على الاقرب في الامور الخارجية، من دون ان يفقد الجار حق جيرته، ومن دون ان نتعامى عن التمييز بين العواصف، والرياح الخفيفة. والحق اننا، اليوم، لا نفعل الا عكس ما تقوله هذه الامثولة الجغرافية، ربما لاننا لا نجيد قراءة التاريخ والحوادث، ولا نعرف شأن شيحا، كيف نتعظ من الحوادث والخطوب. أليس يبدو هذا واضحاً، ونحن نعرف ان لا احد "يردد عبارة برناف (المحامي والخطيب والنائب الفرنسي): "هل الدم الذي اريق كان اذن نقياً بهذا القدر!". ونحن نعرف الآن ان احداً لا يتذكر من شيحا هذه العبارة التي تقول "ما عاد يحق او يجوز انا ان

نخدع فنؤمن بالصداقة، بالبياض، بالبراءة، او بنقاوة الثلج". انها استعارة جغرافية أيضاً. لكن ميشال شيحا لا يكل، وهو يثبت قولاً لوزير الصناعة التشيكوسلوفاكي آنذاك والذي يقول "نحب الاتحاد السوفياتي لأن لا مصلحة له قط بأن نصبح احدى جمهورياته ونود أيضاً ان نحب اميركا". وفي وسعنا ان نكرر هذا القول مئة مرة بعد الآن، سواءً عدّلنا في العبارة أم لم نعدّل.

ولسنا بالنسبة الى الجيران الاقربين والابعدين، سوى طريق او ممر او خاصرة رخوة.

يوم كان الكفر شائعاً

هل قرأنا ميشال شيحا في لبنان؟ لا، لا أظن، كنا نتبجح بأننا قرأناه واكتشفناه، لكننا لم نكن نعرفه فعلاً. "فحتى لو اننا لا نتمتع بصوت حسن نصر مع ذلك على الغناء، بينما المغني البارع يتعب ويمل". هكذا كتب ميشال شيحا، وهو المغني البارع، فيما نحن نصر على الغناء. "فأي امجاد واي مفاخر مقبلة تكفي لتعوض عن هذا الدمار وهذه المجازر؟". والحال، فان ميشال شيحا لا يتحدث هنا عن حرب اهلية لم تبق ولم تذر، اصابت اللبنانيين في ارزاقهم وارواحهم. انه يتحدث عن حرب بعيدة كثيراً. جرت في اوروبا، ولم يصل الينا منها سوى ما يفرّ من تحت رحاها الطاحنة، اوروبا الديموقراطيات الراسخة، واوروبا التي حاربت النازية ببسالة وشرف، لم يرَ ميشال شيحا في حربها وانتصارها ما يعوض عن دمارها، وكان حريا بنا ان نقرأ ونتعظ، ونعرف ان الحرب لا يخرج منها منتصران ابداً وانه ربما خرج منها مهزومان، لكننا دوماً نبني على الرمل، وهي فكرة لا تلذ ميشال شيحا، "أنه ينبغي، على العكس، ان نبني على صخر ونحن نتذكر اننا لسنا الا غباراً".

أيكون في وسع مفكر، قضى منذ اربعين عاماً، ان يلحظ بهذه الدقة ما لم نلحظه بعد رحيله بعشرين عاماً، وما لم يلحظه الكثيرون بعد. ربما، لأنه كان منحرراً من ربقة الافكار التي تفترض ان العبقريات البشرية يمكن ان يتكل عليها في كل زمان ومكان. فالذي وجد شبهاً بين أهل جبل عامل وأهل طليطلة، كان يعرف ان الدستور المقاس على مسطرة العبقريات البشرية في الغرب وربما في الشرق، يجب ان يؤخذ به اخذاً هيناً، فلا يصح في الشرق ما يصح في الغرب، وهو الذي كان يرى ان في لبنان فوارق في الافكار والتقاليد بين منطقة واخرى وبين مجموعة وأخرى، تفصل بينما قرون، من تطور الافكار وتغيّر النظم والقوانين، "فلو اننا اتكلنا على العبقريات البشرية فان اسباباً كثيرة تدعونا الى القلق والحيرة". اذ ينبغي على المفكر ان يحترم الانسان، في حقوقه وفي افكاره، لا ان يحترم النظم والنظريات، "لان النظريات العظيمة لن تنقذ العالم، انما ينقذه الاعتدال والتجرد، والرغبة بالنظام" وينبغي على النظام ان يوضع لاجل الراغبين فيه، ان يراعيهم لا ان يسقط عليهم من عل الافكار السامية. هكذا يكتب ميشال شيحا في دور البرلمان، ويكتب في ضرورة

ميشال شيحا مع كريمتيه.

الحفاظ عليه! الحفاظ عليه ممن؟ ومن الذي يهدده، الارجح ان شيحا كان يقصد النخب، التي تفترض ان العالم يمكن ان يدار وقف مساطرها النظرية.

لم نتعلم كيف نبني على صخر، وكيف نتذكر اننا لسنا سوى مجرد غبار. "نحن اول من يؤمن بضرورة القيادة وبفضيلة القيادة. لكن ما ندافع عنه هو عكس الفوضى، وهو تقبل السلطة الشرعية عن طريق الحريات الشرعية، وما نريد ان نشيد به هو احترام الانسان. وما نستنكره هو الانحطاط شيمة الروح المستعبدة"، أليس في هذا البيان ما يلخص هذا الفكر، وهو يناضل في وجه كل من يظن التقدم منوطا بشخصه، والتخلف سمة الاخرين، والارجح ان هذا كان دافعه، وهو يعترض على السلطة التي دانت لفكره وحين شاءت التجديد لنفسها بوصف التجديد ضرورة للتجديد والتحديث والانتقال من عصرٍ الى عصر، آعترض عليها، كأن في هذا البيان، ما يمكن سحبه على الاوضاع اليوم في سهولة ويسر، حين نفترض التمديد مكافأة لاحد، كائنا ما كان حجم انجازاته، وحين نعتقد ان مقاليد الامور لا تسلّم لاحد لم ينجز فروضه ونكون قد وصفنا الفروض على مقاسنا وعلى حجم مداركنا فقط.

كان احرى ان نتعلم، في وجه ما، كيف نحترم عقل الانسان، وكيف نحترم حقوقه، من بعد النظريات الكونية التي شهدنا انهيارها المدوي في العالم اجمع، لكنها لا تزال عندنا تحكم العقليات المدعية، انها تتقدم بالبشرية والاوطان نحو العدالة والامن، "الذي بحجة استتبابه يصيبون الانسان في نفسه ويعاكسون ذلك السير الصاعد الذي ميز به الخالق الانسان حيال الطبيعة التي جعلها تحت سلطانه".

كل هذا كتبه ميشال شيحا، يوم كان الكفر بلبنان شائعاً، وعاماً، لكننا لسنا نجد من يتعظ.

لا نجد من يتعظ

فمن ذا الذي يريد اقناعنا اننا لما نبلغ سن الرشد بعد، واننا ما زلنا في اطوار مراهقة لا تزول، وهو يمنّ علينا من شاهق علمه وخبرته، بالأمن والوحدة والهوية. ومن الذي سأل الناس، واستشارهم حين قرر كل هذه القرارت.

كتب ميشال شيحا، مدافعاً عن احترام الانسان، وعن الديموقراطية والسلم، يوم كان الكفر بلبنان شائعاً وعاماً، لكنه كفر لم يبلغ مبلغ الاعتراف انّ البلد يحتاج الى وصاية دائمة لأنه لا يستطيع بلوغ سن الرشد. اليوم نبدو اكثر بؤساً واكثر سطحية واكثر ثقلاً بالدماء والضحايا والدمار. رغم ذلك لسنا نجد من يتعظ ويقرأ في تاريخه.

في النهاية، لا بدّ ان يكون للحقيقة الكلمة الاخيرة. ولكن ان استمرت الامور تجري جريها على هذا النحو من التسطيح، فان نخب الجمهورية الثانية لن تترك لمواطنيها سوى عيونهم لكي يبكوا على شقائهم.

نصف قرن مضى منذ كتب ميشال شيحا ما كتب، كأننا لم نقرأه ابداً، او كأن الذين تنازعوه وتناتشوه، لم يقرأوا الا في سطح ما كتب. نصف قرن وما زال ميشال شيحا في كتاباته كأنه يكتب اليوم، تلك حجة له ولا شك، لكنها حجة علينا، كأننا لم نغادر مواقعنا قيد انملة. او كأن كل ما كتب ذهب هباء.

ثمة ايام يبدو لنا فيها اننا نكتب للاشجار الكبيرة، للصمت وللريح. ■

العبارات الموضوعة بين مزدوجات، مستلة من كتب ميشال شيحا التالية politique interieure، عن تريدنت بيزوت ١٩٦٤. لبنان اليوم ترجمة احمد بيضون عن دار النهار للنشر، مؤسسة شيحا ١٩٩٤. خواطر (جزءان) ترجمة جميل جبر، عن دار النهار للنشر ومؤسسة شيحا ١٩٩٧

* عبارة شيحا وردت على الشكل الآتي: "منذ عهد مونتسكيو بات الناس في اوروبة قلما يتساءلون كيف يمكن للمرء ان يكون فارسياً" ص ٤١ – خواطر (١) والعبارة تتضمن كما لا يخفى اشارة الى عنوان كتاب مونتسكيو"رسائل فارسية".

في حسنات النموذج السويسري وسيئاته

فواز طرابلسي

"ان سويسرا لا وجود لها"
(اندره غورز)

ارتبط فكر ميشال شيحا ارتباطا وثيقا بمقولة "لبنان سويسرا الشرق"، فما هي اوجه التشابه والاختلاف بين النموذج الغربي ونسخته الشرقية؟ لعل اكبر مصدر قوة لمقولة ايديولوجية يأتي من انها تتردّد وتروج بحيث لا يعود أحد يتجشّم عناء التساؤل عن معناها ومدى صحتها او حتى عن مصدرها. هذه هي حال مقولة "لبنان سويسرا الشرق" – كائناً من كان الذي يستخدمها، أكان عقائديا من طراز ميشال شيحا، يعلنها قانونا طبيعيا لا محيد عنه، أم خطيباً مفوّهاً يترنّم بها مبالغا في الحماسة والتبجّح، أم تسوقها صحافة غربية شرهة ابدا الى اي "خبطة" لافتة او ملهمة للمخيلة، ولو قامت على أسفه التبسيطات – تكتسب "صلابة المعتقدات الشعبية"، على حد تعبير غرامشي، وتترسخ بفعل التكرار والتواطؤ العميمين.

على ان التشبيه السويسري لا يقتصر على المعتقد الشعبي بل يحتل منذ زمن دورا في الفكر الاقتصادي والسياسي. يخيّم شبح النموذج السويسري على لبنان ويهيمن على المخيلة والواقع. تمسّ تشبيهاته والمقارنات جملة من الميادين: الطبيعة المتشابهة، الاستقلال الجبلي المحمي بالجبال المنيعة، اقتصاد المال والخدمات، النظام السياسي الكونفيديرالي، الحياد الدولي، اسلوب معين في معالجة قضية العمال الاجانب... الخ. في كل هذه الميادين وسواها، ثمة مرجعية سويسرية طاغية على الخطاب اللبناوي.

والحقيقة، ان المقارنة بين لبنان وسويسرا الحقيقية مغرية الى ابعد حد، ذلك انها تُفصح عن نقاط تشابه بين النموذج الغربي والنسخة الشرقية غير تلك التي يجري التركيز عليها عادة، مثلما تنبئ بوجود فوارق ومناقضات غالبا ما يجري تعمّد طمسها او التغافل عنها.

المخيلة الكولونيالية

يبدو ان هذه المقولة هي من بنات المخيلة الكولونيالية الفرنسية. ولعل اول من استخدمها هم الرحالة الفرنسيون الاوائل الذين ارادوا تقريب وصفهم للطبيعة الجبلية اللبنانية من مناظر يألفها قرّاؤهم، اعني منطقة جبال الألب. والارجح ان المقولة قد تسيّست ابان العهد النابوليوني، وخصوصا ايام نابوليون الثالث، الذي اغدق على سكان الجبل اللبناني الوعد بأن يصير جبلهم مثل جبال سويسرا بمساعدة فرنسا الحنون. وهكذا، في خلال مناقشة للجمعية الوطنية الفرنسية في صدد الاتفاق الدولي الذي ادى الى تقسيم جبل لبنان قائمقاميتين، انبرى النائب دو ملفيل مخاطبا وزير الداخلية بهذه العبارات: "ان اعوانكم واصدقاءكم، يا حضرة وزير داخلية فرنسا، كانوا منذ بضعة ايام يقولون: "ينبغي ان نجعل لبنان مثل سويسرا"، اما انا فجُلّ ما ابتغيه هو ان لا تجعلوه كبولونيا".

ومنذ ذلك الحين، والنموذج السويسري مقرون بنموذج مضاد: التقسيم البولوني.

في ظل الانتداب الفرنسي، ترافق بروز النموذج السويسري مع بروز الفكرة الفينيقية. وكانت الثنائية فينيقيا/ سويسرا هي المرادف الرمزي لثنائية البحر/ الجبل. ففي حين كانت فينيقيا هي النموذج لاحياء النشاطات التجارية والخدمية في بيروت والساحل، كان النموذج السويسري يحمل الوعد باخراج جبل لبنان من مجموع محن تألبت عليه خلال الحرب العالمية الاولى وبعيدها: المجاعة والهجرة وضمور اقتصاد الحرير الذي كانت تعتاش منه اكثرية سكان الجبل. اقترح عدد من المثقفين الناطقين بالفرنسية، عُرفوا باسم "الفينيقيون الجدد"، تحويل الجبل منطقة سياحة واصطياف تشبّهاً بالاقتصاد الطاغي في الجبال السويسرية. ودافعوا عن فكرتهم قائلين ان افتقار الجبل اللبناني الى رأس المال المالي يمكن تعويضه باستغلال ما لديه من "رأس مال جمالي ورأس مال مناخي"، داعين الى تطوير السياحة والاصطياف، والصناعة الفندقية لاستجلاب الميسورين من سكان سوريا وفلسطين ومصر، وحتى من اوروبا ذاتها للانفاق في الربوع اللبنانية. لميشال شيحا، في النمذجة السويسرية، اضافتان اساسيتان. على الصعيد السياسي، يشبّه نظام الحكم الذاتي للطوائف اللبنانية بنظام الكانتونات السويسرية. اما على الصعيد الاقتصادي، فلبنان يضطلع، ويجب ان يظل يضطلع، في رأيه، بدور مقدم الخدمات في العالم العربي، على غرار الدور الخدماتي الذي تؤديه سويسرا في اوروبا والعالم.

فلاحون ووسطاء

قبل اعوام احتفلت الكونفيديرالية الهلفيتية – وهذا هو الاسم الرسمي لسويسرا – بمرور ٧٠٠ عام على تأسيسها. ففي الرواية الرسمية ان سويسرا تأسست عام ١٢٩١ عندما تحالفت ثلاث جماعات فلاحية في جبال الالب الوسطى، هي "اوري" و"شويتز" و"اونترفالد" لشن حرب عصابات فلاحية ضد الجيوش النمسوية التي كانت تحتل مناطقها.

لم يدخل نموذج الفيديرالية او الكونفيديرالية السويسري الى الفكر السياسي اللبناني في فترة مبكرة. فمع ان ميشال شيحا قارن بين "كونفيديرالية الطوائف" اللبنانية و"كونفيديرالية الكانتونات" السويسرية منذ عام ١٩٤٧، الا انه كان يدافع بذلك عن الاستقلالية الذاتية السياسية والتشريعية والمعتقدية للجماعات الدينية اكثر مما كان يقترح صيغة لامركزية للكيان اللبناني. ثم ان شيحا كان مدركا، في مقارنته، انه في حين ترتكز الكانتونات السويسرية على قاعدة جغرافية، فان الطوائف اللبنانية ترتكز على قاعدة تشريعية هي قوانين الاحوال الشخصية. ولن تبدأ الاستعارات اللبنانية من الصيغة الفيديرالية السويسرية الا بعد عام ١٩٧٥ مع مشاريع التعددية الحضارية والفيديرالية التي اقترحتها "الجبهة اللبنانية" و"القوات اللبنانية".

خزنة الكنوز

يرتكز قطاع الخدمات المالية السويسرية في المقام الاول على دور سويسرا كخزنة للغنائم والكنوز. وقد نعت لينين السويسريين نعتا قاسيا عندما سماهم "أمة من مخبئي المسروقات". على ان جان زيغلر، عالم الاجتماع والنائب الاشتراكي السويسري، لا يقل قسوة عن القائد البلشفي اذ يستعيد النعت في نقده نظام بلده الاقتصادي والسياسي، ويتحدث عن اوليغارشية سويسرية متوارية خلف السلطة السياسية، تمسك بزمام البلد الفعلي منذ قرن ونصف قرن وتحكم شعباً جرى تكييف نظامه الانتخابي والايديولوجي والاداري خدمة لمصالحها وحاجاتها: "بفضل نظام مصرفي مُتخم وايضا بفضل انظمة ومؤسسات ادارية مثل سرية المصارف والحسابات المرقمّة، تلعب الاوليغارشية السويسرية دورها بما هي مخبأ للمسروقات بالنسبة الى النظام الرأسمالي العالمي. وتموّل سويسرا مغامراتها الخارجية بواسطة غنائمها اليومية، وتسيطر شركاتها المتعددة الجنسية الآن على مناطق كاملة ومجموعات سكانية على حالها، من اندونيسيا الى جنوب افريقيا فضلا عن البرازيل وغواتيمالا. وإعلم ان ميزان سويسرا التجاري فائض على الدوام وهو لأمر فريد بين الدول الصناعية".

المقارنة بين لبنان وسويسرا الحقيقية مغرية الى أبعد حد، ذلك أنها تفصح عن نقاط تشابه غير تلك التي يجري التركيز عليها

ان هذا الدور قد جعل من سويسرا خزنة لرؤوس الاموال الهاربة من التشريعات الضريبية في بلادها او المتراكمة بواسطة الممارسات غير الشرعية. بل الاجرامية. ولكن رغم ذلك، فان نظام سويسرا المصرفي يساهم مساهمة تكاد لا تذكر في تمويل القطاعات الانتاجية والخدمية في سويسرا ذاتها، فهذه تجري تغطيتها اساسا بواسطة الادخار الداخلي. اما الرأسمالية المصرفية فتوظف رؤوس الاموال المودعة في خزناتها في عمليات خارجية متعددة: تمويل تهريب المخدرات والاسلحة والمضاربة على الذهب والعملات الاجنبية والعقارات والسلع الغذائية، وسواها. ففي سويسرا يجري تبييض اموال المافيا الصقلية والاميركية وكذلك اموال بارونات المخدرات الكولومبيين وغيرهم.

... واوجه الشبه

لا حاجة لجهد فكري كبير ليتبيّن المرء اوجه الشبه هنا بين النموذج والنسخة. فان قانون سرية المصارف الذي افرّه مجلس النواب اللبناني عام ١٩٥٦ بمبادرة من العميد ريمون اده، هو أحد ابرز الامثلة على الاستلهام اللبناني للنموذج السويسري.

والحال ان فكرة لبنان، بما هو "خزنة كنوز" الآخرين، تضرب جذورها عميقا في الخطاب الايديولوجي اللبناوي. ويندغم فيها الديني والمالي. فمثلما لبنان، في ذلك الخطاب، ملجأ للاقليات الدينية الهاربة من "الاضطهاد" الديني، كذلك هو ملجأ لرؤوس الاموال الهاربة من "اضطهاد" اقتصادي يتمثّل في التأميمات والتشريعات الحكومية والضرائب. وقد تعزز ذلك الدور، كما هو معروف، وتضخم معه النظام المصرفي، بفعل ودائع البترو دولارات الوافدة من بلدان الجزيرة والخليج ورؤوس الاموال الهاربة من التأميمات التي اعلنتها الانظمة العسكرية في سوريا ومصر والعراق، اضافة الى الاموال المتأتية من عمليات التهريب المختلفة التي يمارسها اللبنانيون وغير اللبنانيين، وما يسمّى عادة "المداخيل غير المنظورة".

ان صورة لبنان المتخيلة، بما هو خزنة كنوز، يملأ مسرح الرحابنة الغنائي. والموضوع الذي يخترق مسرحياتهم (على امتداد الفترة ١٩٥٨ – ١٩٧٥) هو العلاقة بين الغريب والكنز، حيث الاول يتهدّد الثاني (الليل والقنديل مثلا). وفي منوّع آخر (جسر القمر)، يحتجب الكنز بسبب خلاف بين الاهالي ولا يظهر الا عند استتباب الامن والسلام بينهما. والقصة الاخيرة استعارة شفافة للعلاقة بين السلم السياسي والازدهار الاقتصادي. على ان خزنة الكنوز تظهر في شكل اكثر وضوحا في غنائيات الرحابنة فترة الحرب اذ استعاروا السوابق التاريخية من المدن – الدول الصحراوية السورية – تدمر وبترا – اللتين لعبتا دور محطات قوافل وخزنات كنوز لشعوب الجوار. وهكذا صوّر الرحابنة لبنان على انه بلد صغير يجمع الحرية الاقتصادية الى الحرية السياسية وينافح عن وجوده ودوره في عالم ظالم تسيطر عليه القوى العظمى، تماما مثلما كانت المدن – الدول السورية في القدم تنافح عن حرياتها ضد الامبراطوريات العظمى المتنافسة للسيطرة على المنطقة. وقد جمعت بترا "الثروة المادية" الى "الحضارة"، لتشكّل منهما تلك الدولة الصغيرة الابيّة التي تصير رمزا للنضال ضد جبروت روما. في مسرحية "بترا"، يتلخص الصراع بين بترا – "خزنة الكنوز" وبين المطامع "الاستعمارية" لروما بما ترويه الملكة شكيلا:

"فتحنا خزنة بترا حتى الشعوب الواقعة تحت سيطرة روما تصدّر كنوزها الينا. صارت خزنة بترا هي النضال وصارت التحرر".

بقي ان نستطيع فك اللغز الذي يقذفنا به الرحابنة: كيف لخزنة ان تكون اداة تحرّر!

وحتى لا تجرفنا المقارنات السهلة، يجب ان نتذكر ان سويسرا بلد صناعي، بل هو من القوى الصناعية الكبرى في العالم، وخصوصاً بالنسبة الى الصناعة الخفيفة، واحد اهم مراكز الصناعة الغذائية فيه. وهذا ما اكّده نعيم اميوني، منذ قرابة نصف قرن، في ردّه على دعاة النموذج السويسري حين قال:

"ان اللبنانيين الذين تروق لهم تسمية بلدهم سويسرا الشرق بالاشارة الى مناظرها الطبيعية، ينبغي ان يتذكّروا ان سويسرا الحقيقة هي في المقام الاول بلد بالغ التطور وان معظم ثرواته متأتية من الصناعة وليس من السياحة"!

حيادية ولكن مسلّحة

موضع الاستلهام الآخر للنموذج السويسري هو فكرة الحياد كضمانة لاستقلال البلد وازدهاره الاقتصادي وامنه وسلمه الاهلي. واول تعبير معروف عن التيار الحيادي في الفكر والسياسة اللبنانية هو الدعوة التي اطلقها بعض المفكرين من دعاة الاستقلال اللبناني، ومنهم يوسف السودا، عندما طالبوا باعلان حياد بلادهم في الحرب العالمية الاولى بين المحور الالماني الذي انضمت اليه السلطنة العثمانية، من جهة، والتحالف الفرنسي – البريطاني – الروسي، من جهة ثانية.

يشذّ شيحا عن النموذج السويسري في موضوع الحياد. نعرف انه لم يكن داعية حياد بل انه هاجم كل الدعوات لتحييد لبنان عملاً بالتزامه المبدأ القائل بضرورة التحاق لبنان بالقوة الغربية المسيطرة اقليمياً ودولياً، ومهما يكن من امر شيحا، فان تلميذه شارل حلو سوف يستعيد استلهام المثال السويسري خلال حوادث عام ١٩٥٨ عندما طرح مشروعاً متكاملاً من اجل تحقيق "حياد لبنان المؤسسي والمعترف به دولياً" على غرار حياد النمسا وسويسرا. على ان حياد

شيحا محاضراً في "الندوة اللبنانية".

حلو لم يكن ليغضب استاذه شيحا لانه لم يكن يقصد من مشروعه الحيادي تحقيق حياد لبنان بين المعسكرين الغربي والسوفياتي، بل كان يدعو الى الحياد اللبناني في النزاع العربي – الاسرائيلي كما في النزاعات العربية – العربية.

لن تعود فكرة "حياد لبنان المؤسسي والمعترف به دولياً" الى الظهور الا في ادبيات "الجبهة اللبنانية"، الصادرة عن خلوة سيدة البير مطلع ١٩٧٧، و"القوات اللبنانية" خلال الحرب الاهلية ١٩٧٥ – ١٩٩٠، رداً على الوجود الفلسطيني في لبنان. فاستعادت "القوات اللبنانية" في برنامجها الفيديرالي فكرة الحياد اللبناني القائمة على ثنائية الانعزال عن المشاغل والقضايا السياسية والقومية العربية والاستفادة، في الوقت ذاته، من دور الوساطة الاقتصادية في العالم العربي. ومن ضمن تبريراته للحياد اللبناني، ذكر انطون نجم "ان حياد لبنان سوف يجعل منه مركزاً مالياً واقتصادياً يحظى بتقدير الجميع".

قبل قرابة قرن ونصف قرن كان ثمة من له رأي لا يخلو من القسوة حيال الدعوات الى الانتفاع الاقتصادي من دول الجوار. فقد كتب شاتوبريان، شاعر فرنسا الكبير، قائلاً عن السويسريين:

"من خلال حيادهم حيال الانقلابات الكبرى في حياة الدول المجاورة، راكم السويسريون الثروات من نكبات الغير واسّسوا مصرفاً على مصائب البشر".

ومهما يكن من امر الحياد السويسري، فانه لا يشبه في شيء الحياد الذي كان يدعو اليه بيار الجميل في معادلته الشهيرة عن "قوة لبنان في ضعفه"، تلك المعادلة التي هي، في وجه من وجوهها، اعلان انسحاب من النزاع العربي – الاسرائيلي، وهي، في وجه آخر، حثّ على استخدام الجيش لاغراض السيطرة الاجتماعية والسياسية الداخلية.

يرتكز الحياد السويسري على نظرة نقيضة حيال مسألة الجيش ودوره. ذلك ان سويسرا الحيادية تدافع عن نفسها بواسطة جيش هو اكبر الجيوش الشعبية في العالم قياساً الى عدد السكان. وتعتمد سويسرا الخدمة العسكرية الالزامية حيث كل مواطن جندي يمارس الخدمة العسكرية بين سن العشرين وسن الخمسين، ويتبع دورات تأهيل وتدريب عسكرية على مدار العام. ومكذا، فان سويسرا الحيادية، التي تبلغ مساحتها اربعة اضعاف مساحة لبنان، هي من اكبر البلدان المعسكرة في العالم اضافة الى كونها بلداً منتجاً للاسلحة والذخائر. وسويسرا، التي يبلغ عدد سكانها سبعة ملايين نسمة، قادرة على تعبئة ما لا يقل عن ٦٢٥،٠٠٠ جندي خلال ايام معدودة مزوّدين احدث الاسلحة ويتمتعون بتدريب رفيع وبجهوز عال. وهذا مستوى من التعبئة لا يصل اليه في منطقتنا اي بلد باستثناء الدولة العبرية. فاذا شئنا تطبيق النموذج السويسري في لبنان، اي نموذج بلد لا يهمل الدفاع عن حياده بقوّة السلاح، يتعيّن على وطن الارز ان يكون له جيش من ٣٠٠،٠٠٠ جندي وليس من ٢٠،٠٠٠!

يذكر ان "القوات اللبنانية" عندما اعتمدت مشروع الفيديرالية ابتداء من ١٩٧٨، وضمّنته فكرة "الحياد المؤسس والمعترف به دولياً" على غرار ما دعا اليه شارل حلو قبلها بعقدين من الزمن، تخلت اخيراً عن صيغة بيار الجميل، "قوة لبنان في ضعفه" ورفضت التلازم الذي كان يقيمه رئيس حزب الكتائب بين الحياد والجيش الضعيف. وهنا ايضاً، استشهدت الميليشيا التي قادها بشير الجميل بالنموذج السويسري في دفاعها عن الفكرة القائلة ان حياد لبنان لا يتعارض مع وجود جيش قوي. على ان الجيش القوي في النسخة اللبنانية كان له دور يكاد ان يكون على طرفي نقيض مع ما هو عليه في النموذج السويسري. ففي حين يؤدي التجنيد الاجباري والتعبئة الشعبية دوراً حاسماً في التوحيد الوطني ويرسم دوراً كبيراً للمواطنين في حماية بلدهم وحياده، في النموذج السويسري، يقوم مشروع الفيديرالية اللبنانية على فكرة ان تكون لكل مقاطعة من المقاطعات الخمس قواتها المسلّحة الخاصة بها، على ان يُختصر "الجيش المركزي" بـ "قوة نوعية" تتكوّن من سلاحَي الطيران والبحرية. وهذا المشروع لا يعدو كونه، في مؤداه العملي، اقتراحاً بتقسيم المؤسسة العسكرية يشلّ اي دور فاعل لها في التوحيد الوطني ويحوّل كل جيش من جيوش المقاطعات الخمس قوة لحماية "استقلالية" المقاطعة ذاتها حيال المقاطعات الاخرى، بدلاً من ان يكون قوة لحماية الوطن او حياده مما يتهدّدها من اخطار.

الخبز والشوكولاته

اثير النموذج السويسري ايضاً في صدد معالجة مسألة الاجانب او "الاغراب" في لبنان. وهو موضوع برز فيه سعيد عقل وتنظيم اليمين المتطرف، "حراس الارز"، الذي اسّسه الشاعر وقاده فترة من الزمن. والمعروف عن عقل هَوَسه بالاحصائيات التي يتعاطاها بطريقة التبجّح والمبالغة. فقد احتسب سعيد عقل، في السبعينات، ان عدد الاجانب في لبنان بلغ ٦٧ اجنبياً لكل ١٠٠ مقيم. لسنا ندري كيف توصّل الشاعر الى هذه النسبة التي تبلغ رقمياً قرابة مليونين وربع مليون نسمة، مما يعني ان اللبنانيين "الاقحاح" او "الاصليين" لا يزيد عددهم في تقديره على مليون وربع مليون "لبناني". نعرف ان سعيد عقل قد وضع اكثرية اللبنانيين في خانة "الغرباء" وهو تمرين مألوف لدى اصحاب التعريف الاستئثاري النبذي للبنان واللبنانيين.

واما الحل الذي يقترحه سعيد عقل لمشكلة الاجانب فيدّعي الانتساب الى النموذج السويسري هو ايضاً. اذ يرى شاعرنا ان سقف الغرباء يجب الاّ يتجاوز الـ ١٠٠/٦، وهي، حسبما يفيدنا الشاعر، المعدّل المعمول به في سويسرا. بناءً عليه، يطالب عقل و"حراس الارز" بقفل الحدود اللبنانية وطرد الفائض من الغرباء الى ان تصل نسبتهم الى المعدل السويسري. وفي حديث اذاعي، في آب ١٩٧٥، اضاف سعيد عقل شرطاً ثقافياً من اجل استقبال الغرباء هو ان يكون طالب الدخول الى بلد الاشعاع والنور قد قرأ شكسبير وفولتير في اقل تقدير، على اعتبار ان هذا هو ايضاً التقليد المعمول به في سويسرا.

في ظل الانتداب الفرنسي، ترافق بروز النموذج السويسري مع بروز فكرة الفيدرالية، وكانت الثنائية فيدرالية/ سويسرا المرادف الرمزي لثنائية البحر / الجبل

الذين شاهدوا فيلم "خبز وشوكولاته" عن حال العمال الاجانب في سويسرا، لن يستطيعوا كتمان ضحكهم من تبجّحات الشاعر الزَحْلي والمبالغات التي قد تكون فولكلورية مسلية احياناً، الا انها تنقلب ادعاءات سمجة واقتراحات مؤذية احياناً اخرى.

ما قصة "المعدّل السويسري" العتيد؟ فعلاً، ناقشت سويسرا في الستينات مسألة النسبة المرتفعة للعمال الاجانب على ارضها. وكان هؤلاء قد بلغوا ٢٥ في المئة من اجمالي العمالة في قطاعي الصناعة والخدمات. وصدرت في عام ١٩٧٤ مجموعة تشريعات تهدف الى الحد من تسهيلات دخول العمال الاجانب الى الاراضي السويسرية. لا احصاءات لدينا عن نسبة العمال الاجانب في سويسرا عام ١٩٧٥، اي في عام اصدر "حراس الارز" بيانهم واذاع سعيد عقل شروطه الاحصائية والثقافية الهمايونية. ما نعرفه انه بعد عقد من الزمن على ذلك، اي في عام ١٩٨٥، كانت نسبة الاجانب في سويسرا تشكّل ١٤,٩ في المئة من مجموع السكان و٢٣ في المئة من السكان العاملين وليس ٦ في المئة!

بقي ان نقول ان سويسرا الاقتصادية قد سجّلت مقداراً معقولاً من عرفان الجميل للدور الذي ادّاه العمال الاجانب في نهضتها الاقتصادية. وهذا ما اعترف به رجال المال والاعمال في احدى منشوراتهم التي تقول: "ان النهضة الاقتصادية في السنوات التي اعقبت الحرب العالمية الثانية يعود الفضل فيها في الدرجة الاولى الى توافد اليد العاملة الاجنبية الوفيرة الى البلاد...".

هكذا يعاملون العمال الاجانب في البلدان المتحضرة، حتى وهم يفرضون القيود المشروعة على دخولهم البلد (...) ■

مهرجان شعري في بيروت... يا مرحباً!

ذكر لنا شاعر مسؤول في اتحاد الكتّاب قبل أسبوعين تقريباً أن الاتحاد في صدد التحضير لمهرجان شعري يقام في لبنان، ودعانا الى المشاركة فيه، مثلما دعا غيرنا من الشعراء الذين يشغلون مراكز في صفحات أو مجلات أدبية وثقافية، فضلاً، بالطبع، عن شعراء منبريين، لبنانيين وعرباً، وهذا هو بيت القصيد ربما، وسألنا أن ندرس الموضوع جيداً قبل إعطاء الجواب بالموافقة أو الرفض.

يعرف الزميل الشاعر أننا من الذين ينتمون الى شعر لا يتلاءم ومناخ المهرجانات والمنابر، ويرفضون المشاركة في مثل هذه التظاهرات الشعرية، لأسباب شتى، في مقدمها أن المهرجانات، عموماً، هي في رأينا ضد الشعر ونقيضه لأنه تلغيه، إذ تعلنه صاخباً ومجلجلاً وداوياً وفولكلورياً، وتصادر موسيقاه الدفينة وصمته ولغته الداخلية، بل وتشوه معناه وجوهر حياته العميقة، وتجعله وتجعل الشاعر، لا تعميماً بل في غالب الأحيان، سلعةً معروضةً للفرجة والاستماع أمام الجماهير العريضة.

بين الشعر المنبري والشعر النثري، نختار الشعر النثري، ولا علاقة لهذا بقيمة أي شاعر. لكن اتحاد الكتّاب يلغي الكتابة، ويستبعدها مكتفياً من الشعر بنبرته الطروب. ونحن نشعر أنه ليس اتحاداً للكتّاب ولا يمت الى الكتابة.

يؤسفنا أن مثل هذا "العرض"، الذي لم يُتَح لنا الاطلاّع على تفاصيل برنامجه وأسماء المشاركين فيه من اللبنانيين والعرب، ولا نحن رغبنا طبعاً في ذلك، لا يزال يمثل في أذهان بعضنا (بعضنا فقط، والحمد لله الذي لا يُحمد على مكروه سواه)، وخصوصاً الكتّاب والشعراء وأهل الثقافة، كنشاط إبداعي حقيقي، وكتدبير يظهر مدى فاعليتنا الأدبية وفاعلية اتحادنا وحركته الدينامية. ويؤسفنا أن بعضنا يشتد غرقاً وانحداراً ونزولاً الى تحت، حيث السهولة والابتذال والرخص والوجاهة البرّانية والبريق الكاذب.

لا نريد من كلامنا هذا أن "يؤذي" شعراء أصدقاء وأجلاّء لهم فضل على المنابر حين شاركوا في بعض مهرجاناتها ولم يقعوا في شرك ابتذالها، لكن هل غاب عن الزميل وعن سواه من المهتمين ب"النشاطات" الاجتماعية والفولكلورية للكتّاب والشعراء والمثقفين أن هذه المهرجانات تشبه الى حد كبير (مع التحفظ عن التعميم طبعاً) ما يحصل في حفلات الطرب والموسيقى والرقص، حيث يتبارى مطربون وراقصون (وأعني راقصات طبعاً) وضاربو أوتار وطبلة في اقتناص الضحكة والآهة والتصفيق، فضلاً عن الهيصة البهيجة التي تجعلنا الأقرب الى عالم التسلية والفكاهة والترويح عن النفس؟!

هل غاب عنه يا ترى أن مثل هذه المهرجانات لا تمنحنا شرف الانتماء الى الشعر واحتضانه وحمايته، قدر ما تمنحنا "شرف" تمريغه بتراب المنابر، مهما كان عالياً، وبآفات مكبرات الصوت والتهليل والتصفيق؟!

هل غاب عنه أن مثل هذه النشاطات الفضفاضة والصاخبة لا تستطيع أن تمنح اتحاد الكتّاب، ولا غيره، "شرعية" ثقافية حقيقية، بل تمحضه فقط "اهتزاز" السواد الأعظم من المصفقين و"ثقتهم"، وخصوصاً منهم المتنعمين بحرير السلطان والوجهاء الاجتماعيين والسياسيين والمسؤولين والوزراء وأنصاف الوزراء والنواب والمتمرغين بوحول المال، ومباركتهم؟!

وأي فائدة تُرجى من مهرجان، سوى كونه مهرجاناً يحشد "الأسماء" والجماهير وينتزع التصفيق وآيات الاستحسان، وتنشره الصفحات وتنقله الإذاعات والتلفزيونات عبر أقمارها الى أرجاء عالمنا العربي، الجميل والعذب؟!

فإذا كان اتحادنا النشط، وغيره، يسعى الى مثل هذه الغايات، فحسناً يفعل إذاً في توجيه الدعوة الى مهرجان كهذا، يشارك فيه أفذاذ الشعراء العرب وأقحاحهم من محيطنا الى خليجنا، فتطبّق شهرته الآفاق العربية وترسّخ انتماءنا الى عكاظ الشعر وساحاته ومنابره.

لا نعتقد أننا في حاجة الى مهرجانات، لأنما كثيرة، ولنا في هزّ البطون والأرداف، وضرب الطبلة والأوتار، والجيوش الجرّارة والقبيحة من الأصوات النشاز، في الغناء وسواه، فضلاً عن مهرجانات الابتذال وبذل الكرامة في المجتمع وفي عالم السياسة والسياسيين، ما يغنينا ويريح الكتّاب والشعراء (واللبنانيين عموماً) من عناء التحضير لمهرجان فولكلوري... أو شعري.

عقل العويط